

مجموعة عمل
التمويل المستدام في
دبي 

دليل الاستثمار المستدام

إقرار

أعدت هذه الوثيقة بصورة مشتركة بين الإمارات دبي الوطني للخدمات الاستثمارية وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود لغرض المعلومات فقط.

المعلومات والآراء المضمنة هنا مجهزة بحسن نية وتستند إلى مصادر يعتقد أنها موثوقة، ولكن ليس هناك أي تعهد أو ضمان، صريح أو ضمني، فيما يتعلق بدقتها أو كمالها أو صحتها. ولا تقدم منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية ولا بنك إتش إس بي سي، ولا أي من مديريهما أو موظفيهما أي تعهد أو ضمان فيما يتعلق بموثوقية المعلومات أو دقتها أو كمالها، ولا يقبلون أي مسؤولية تنشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك الإهمال) عن أي خطأ أو سهو في المعلومات. وينبغي ألا ينظر المتلقي إلى أي من المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة باعتبارها بديلاً لتقييمه وحكمه الشخصي. إن منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية وبنك إتش إس بي سي، في تقديمهما لهذه الوثيقة، لا يتصرفان بصفة مستشار ائتماني أو قانوني أو مالي. ولا تتحمل منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية ولا بنك إتش إس بي سي ولا أي من مديريهما أو موظفيهما أو وكلائهما أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ينشأ عن استخدام المتلقي لكل هذه الوثيقة أو جزء منها. ويمكن أن يتغير أي رأي وارد في هذه الوثيقة دون الحاجة لإشعار وقد يختلف أو يتعارض مع الآراء المضمنة من قبل وحدة عمل أخرى في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أو مجموعة إتش إس بي سي.

صادر: في فبراير 2021



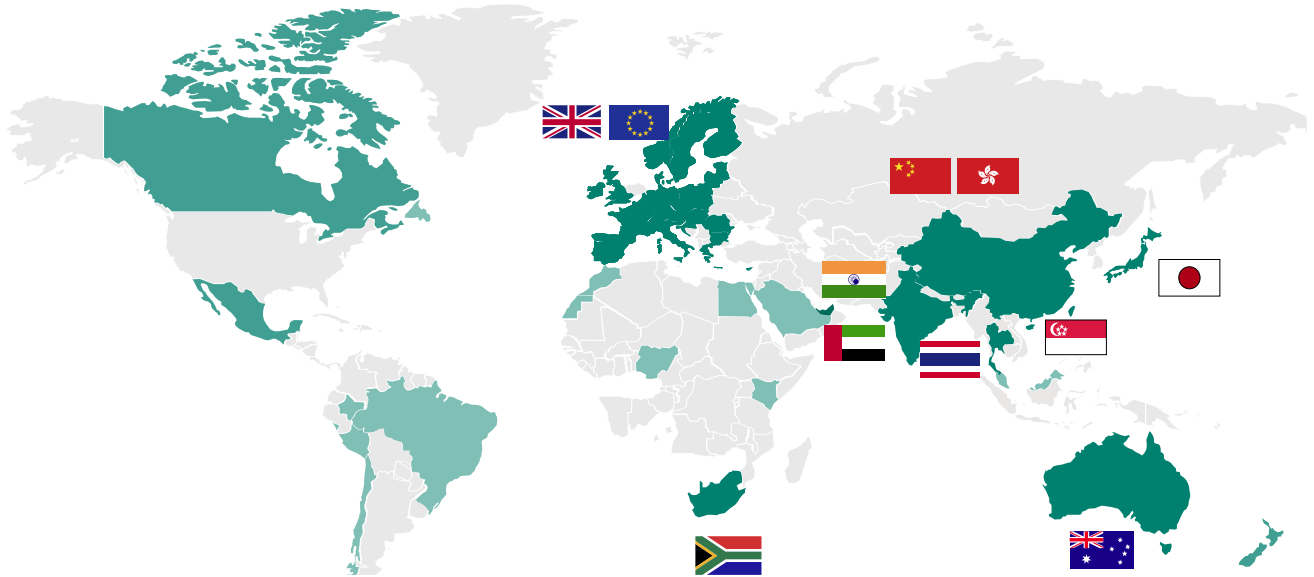
المحتويات

1- 2	الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كضرورة تنظيمية	1
3 - 4	الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كضرورة تجارية	2
5 - 6	نمو الاستثمارات المستدامة	3
7 -9	الاستثمار المستدام: منهجيته وأمثله	4
10 -11	خيارات الاستثمار المستدام	5
12	الاتجاهات المستقبلية	6

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كضرورة تنظيمية : تزايد اشتراط تلبية أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمل الشركات عموماً

تزايد التوجّه نحو الهيآت التنظيمية التي توجب الامتثال لضوابط الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- أصبحت العديد من السلطات تتطلب، في سياق منحى متزايد الشيووع عالمياً، الشركات المدرجة و/ أو الشركات العامة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية والصناديق ومديري الاستثمارات/ الأصول) إيلاء اهتمام أكبر للمسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتها اليومية، موجبة في الغالب على الكيانات المدرجة لتقديم الإفصاحات المناسبة في ما يتعلق بمستوى الامتثال لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحددة.
- بات وضع لوائح وتوجيهات إرشادية وأطر عمل خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أولوية أكبر للسلطات التنظيمية المالية. قد أخذت بعض السلطات في إعطاء الأولوية للامتثال لضوابط الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر من غيرها، لكن التوجه العام يسير نحو تشجيع الخطوات لزيادة اعتماد أنظمة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والالتزام بها.
- بينما اتّضح تبّني كل سلطة منهجها الخاص في تنظيم الامتثال لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (بين مزيج من المتطلبات الإلزامية، ومتطلبات الامتثال أو التوضيح، والقواعد الاختيارية لأفضل الممارسات)، إلا أننا نشهد توجّهاً متزايداً نحو الأنظمة المحاكية للمعايير المقبولة دولياً في الإفصاح عن مسائل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (كمعايير الإفصاح عن الاستدامة التابعة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير أو إجراءات الإفصاح المالي المتعلقة بفرقة العمل المعنية بال المناخ) بهدف تزويد المستثمرين بقدر معياري موحد من المعلومات بشأن ضوابط الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- يقدم الرسم البياني أدناه ملخصاً غير شامل للمقاربات المتبعة من قبل مختلف السلطات إلى الآن.



متطلبات إلزامية/امتثال أو توضيح
متطلبات طوعية
 قيد الدراسة

الاتحاد الأوروبي الأوروبي



- 2016** : توجيه الاتحاد الأوروبي لإعداد التقارير غير المالية بوجوب إدراج معلومات عن التنوع والأموال غير المالية في التقارير السنوية
- 2019** : لائحة إفصاح الاتحاد الأوروبي توحيد معايير منهجية ومحتوى إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التقارير السنوية/الدورية وقرارات المنتجات/الاستثمارات والمواقع الإلكترونية لمديري الأصول وشركات الاستثمار.
- 2020** : لائحة الاتحاد الأوروبي للتصنيف – تمكن الشركات والمستثمرين من تحديد الأنشطة المستدامة بيئياً (مما ييسر سير عمل لائحة الإفصاح)

المملكة المتحدة



- 2006** : يتطلب قانون الشركات إفصاحات تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من الشركات المدرجة في سوق بورصة لندن الرئيسي وبورصة نيويورك وناسداك وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية
- 2017** : تم نشر دليل بورصة لندن بشأن تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية – وجوب الامتثال أو التوضيح

الصين



- 2016** : نشر البنك المركزي الصيني بالتعاون مع العديد من الوزارات والهيئات توجيهات إرشادية لتأسيس النظام المالي الأخضر، الذي يوجب على جميع الشركات المدرجة الإفصاح عن معلوماتها البيئية بحلول عام 2020
- 2017** : طالبت الهيئة الصينية لتنظيم الأوراق المالية الشركات التي تتخلص من الملوثات الرئيسية الإفصاح عن المعلومات البيئية ذات الصلة في تقاريرها السنوية والمرحلية
- بورصة شينزين وبورصة شنغهاي توفران توجيهات إرشادية طوعية لإعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

هونغ كونغ



- 2014** : يطالب قانون الشركات كافة الشركات المسجلة في إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بتضمين تقاريرها الإدارية معلومات عن سياساتها البيئية ومستوى أدائها في ذلك.
- 2017** : تطالب بورصة هونغ كونغ الشركات المدرجة بإعداد تقارير عن مؤشرات الأداء الرئيسية البيئية لديها على مبدأ الامتثال أو التوضيح.

اليابان



- 2003** : وزارة البيئة تصدر توجيهات إرشادية طوعية لإعداد التقارير البيئية (عدلت في 2012) تشمل مسائل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- 2014** : أوصت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة بإفصاحات أوسع نطاقاً للمستثمرين لا تقتصر على المقاييس المالية
- 2015** : بورصة طوكيو تصدر قانون حوكمة الشركات الذي يتطلب من الشركات المدرجة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأمور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تايلاند



- 2017** : الهيئة التايلاندية لتبادل الأوراق المالية تصدر قانون حوكمة الشركات لمطالبة مجالس إدارة الشركات المدرجة بضمان تقديم تقارير عن الاستدامة باستخدام إطار عمل مناسب

جنوب أفريقيا



- 2019** : نشرت مدونة الاستثمار المسؤول في جنوب أفريقيا – مدونة قواعد طوعية لدعم إعداد تقارير الصناديق الاستثمارية

أستراليا



- 2011** : نشر مجلس الخدمات المالية بالتعاون مع المجلس الأسترالي لمستثمري المعاشات التقاعدية دليل إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات الأسترالية (تمّ تحديثه في 2015)

الهند



- 2001** : أصدرت وزارة شؤون الشركات إرشادات وطنية طوعية بشأن المسؤولية واليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للأعمال، متضمنة مؤشرات أداء رئيسية في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- 2018** : نشرت بورصة بومباي وثيقة إرشادية تتضمن مجموعة شاملة من التوصيات الطوعية لإعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الإمارات العربية المتحدة



- 2018** : سلطة دبي للخدمات المالية تصدر دليل أفضل الممارسات في السندات الخضراء
- 2019** : سوق دبي المالي يصدر دليل إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات والمؤسسات الساعية لتطوير تقاريرها في هذا الصدد

سينغافوره



- 2016** : نشرت بورصة سنغافورة دليل إعداد تقارير الاستدامة الذي يوجب على جميع الشركات المدرجة إعداد تقارير استدامة سنوية على أساس الامتثال أو التوضيح
- 2018** : سلطة النقد في سنغافورة تطلب من الشركات المدرجة تقديم تقارير استدامة على أساس الامتثال أو التوضيح

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كواجب تفرضه التجارة والسياسات: تزايد إعداد التقارير الطوعية في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كعامل معتبر في التصنيف والاستثمار كمحرك لتحسين الأداء المالي

تزايد اعتماد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كاستراتيجية عمل مفيدة

تنامي إعداد التقارير الطوعية في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- شهد إفصاح الشركات الطوعي عن أمور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية زيادة مطردة منذ إطلاق المبادرة العالمية لإعداد التقارير في عام 1997. وتعد معايير إعداد تقارير الاستدامة التابعة للمبادرة أولى المعايير العالمية وأكثرها اعتماداً في إعداد تقارير الاستدامة. وحالياً يقدم 93% من أكبر 250 شركة في العالم تقارير عن أدائها في مجال الاستدامة (حسب استبيان مؤسسة "كيه بي إم جي" عن إعداد تقارير مسؤولية الشركات لعام 2017) بما فيها أكثر من 200 شركة من دول مجلس التعاون الخليجي (انظر الجدول أدناه).
- كما أسهمت المبادرة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (أي آر سي) ومجلس معايير المحاسبة المستدامة في الولايات المتحدة (أس أي أس بي) في تطوير إعداد التقارير الخاصة بكل قطاع صناعي ومدى ملاءمتها للمستثمرين.

الدولة	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة
عدد الشركات التي تستخدم معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير	4	46	29	34	110

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كمعيار استثماري

عقب سلسلة من الحوادث البارزة - التي تعود إلى ضعف إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية - والتي أدت إلى خسائر مفاجئة وكبيرة في الأسهم المدرجة (مثل تسرب النفط من حقل ماكوندو التابع لشركة بريتيش بيتروليوم، وانتهاك الخصوصية في تطبيق فيسبوك، وسوء السلوك المحاسبي لشركة ويلز فارغو)، ازداد وعي المستثمرين (بمن فيهم مديرو الأصول / الاستثمارات والأسهم الخاصة وصناديق التحوط) بالاعتبارات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وبدأوا يدخلون بشكل متزايد تقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آليات اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة كور ديتا ريسيرتش شملت 500 مؤسسة استثمارية عالمية، يقوم الآن 51% من هذه الشركات باعتماد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل كامل في منهجيتها الاستثمارية، مقارنة بنسبة 36% في نهاية 2019.

تزايد تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أدى التركيز المتزايد من قبل المستثمرين المعنيين والحكومات على إدخال اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آليات الأعمال التجارية إلى ظهور وكالات تصنيف جديدة خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تقوم باختبار الشركات وتقييم أدائها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية باستخدام منهجيات البحث الخاصة بهم.

كانت شريحة تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تقليدياً تخضع لهيمنة مقدمي المؤشرات مثل "إم إس سي آي" و"داو جونز" إضافة إلى مؤسسات تخصصية مثل "ستيناليتكس" و"كوروبريت نايتس". كما بدأت وكالات التصنيف الائتماني الدولية ("موديز" و"ستاندرد أند بورز غلوبال" و"فيتش ريتينغز") باعتماد درجات منفصلة لتقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى الشركات إضافة إلى تقييم الجدارة الائتمانية.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كمحرك لتحسين الأداء المالي

بيئياً



في العديد من الصناعات، كثيراً ما تكون التكاليف مرتبطة بالبيئة كتلك المتعلقة بالمواد الخام الموجودة في الطبيعة (بما في ذلك عمليات استخراج وشراء ونقل هذه المواد) واستعمال الطاقة. إن إدراك (تحديد) هذه العوامل البيئية ومعالجتها (والسيطرة عليها) من خلال مبادرات تهدف إلى زيادة كفاءة الموارد والطاقة وتقليل النفايات لا يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث فحسب، بل يقلل التكاليف أيضاً مما يعود بمنافع بيئية ومالية.

اجتماعياً



كما ثبت أن العوامل الاجتماعية تعزز إدرار الإيرادات من خلال رفع إنتاجية القوى العاملة، على سبيل المثال، فقد بينت نتائج دراسة أجرتها شركة آيون هاويت للاستشارات الإدارية البشرية أن زيادة التزام الموظفين تجاه صاحب العمل بنسبة 5% أدت إلى زيادة الإيرادات في العام التالي بنسبة 3%.

مؤسسياً



في العام الماضي، درس بنك أوف أمريكا تأثير 24 مسألة إشكالية على أسعار أسهم الشركات في مؤشر ستاندرد أند بورز 500، ناتجة عن إخفاقات في الحوكمة ووجد أن هذه الإخفاقات أدت إلى خسائر في القيمة السوقية بلغت 534 مليار دولار أمريكي إثر هبوط أسعار أسهم الشركات المعنية على مدى الأشهر الأثني عشر التالية.

3 نمو الاستثمارات المستدامة

أخذت تحديات الاستدامة العالمية مثل تغير المناخ والقضايا الاجتماعية والتحول الديموغرافية والضغط التنظيمي تبرز كمخاطر جديدة للمستثمرين المعاصرين تؤثر على جودة وربحية استثماراتهم.

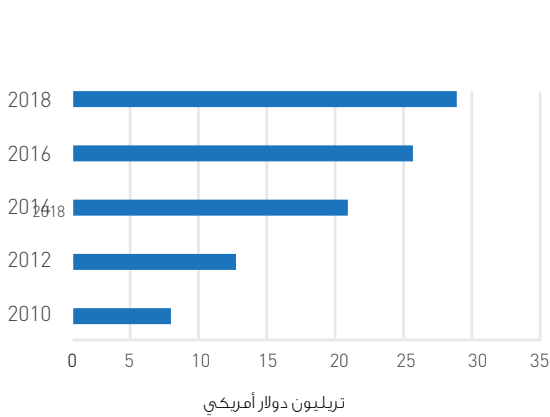
نمت الاستثمارات المستدامة بشكل كبير خلال العقد الماضي مع تزايد الوعي بأن إدارة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لا تؤدي إلى زيادة التكاليف بل من شأنها في الواقع أن تقلل مخاطر الأعمال مما قد يوفر المال ويزيد الأرباح على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

يدرك المستثمرون العالميون الآن بشكل متزايد أن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تشكل عنصراً أساسياً لمرونة المؤسسات وقدرتها على التكيف والاستدامة بعيدة المدى، وبالتالي قدرتها على تحقيق النمو والربح على المدى البعيد، ولذلك زاد تخصيص رأس المال تماشياً مع اعتماد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

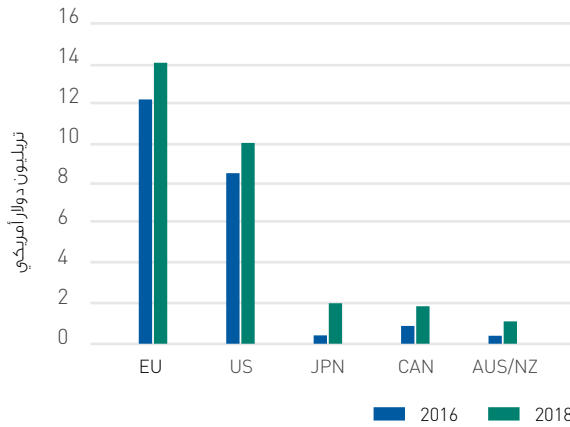
وهذا الاتجاه المتنامي أكدته تقرير التحالف العالمي للاستثمار المستدام، ويلخص التقرير الذي يصدر مرة كل سنتين حالة الاستثمار المستدام والمسؤول في الأسواق في جميع أنحاء العالم، من خلال جمع نتائج الدراسات الإقليمية ولاسيما في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. الخلاصة:

- نمت الأصول الاستثمارية المستدامة في جميع المناطق فبلغت 30.7 تريليون دولار أمريكي عام 2018، مسجلة زيادة كبيرة نسبتها 34% عن عام 2016. وتمثل أوروبا والولايات المتحدة أكبر سوق للاستثمارات المستدامة، حيث بلغت حصة كل منهما 14.1 تريليون دولار أمريكي و12 تريليون دولار أمريكي على التوالي.
- تتوقع جميع المناطق توسع استراتيجيات الاستثمار المستدام مع تزايد عدد المستثمرين المدركين للقيمة التي تحققها مراعاة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأهمية الاستثمار المستدام لإدارة المخاطر والأداء على المدى البعيد.
- بات الوصول إلى الاستثمار المستدام متاحاً أكثر فأكثر من خلال الخيارات التي توفرها مجموعة واسعة من أدوات الاستثمار في مختلف فئات الأصول

نمو أصول الاستثمار المستدام العالمي 2010 - 2018



أصول الاستثمار المستدامة العالمية حسب المنطقة 2016 - 2018



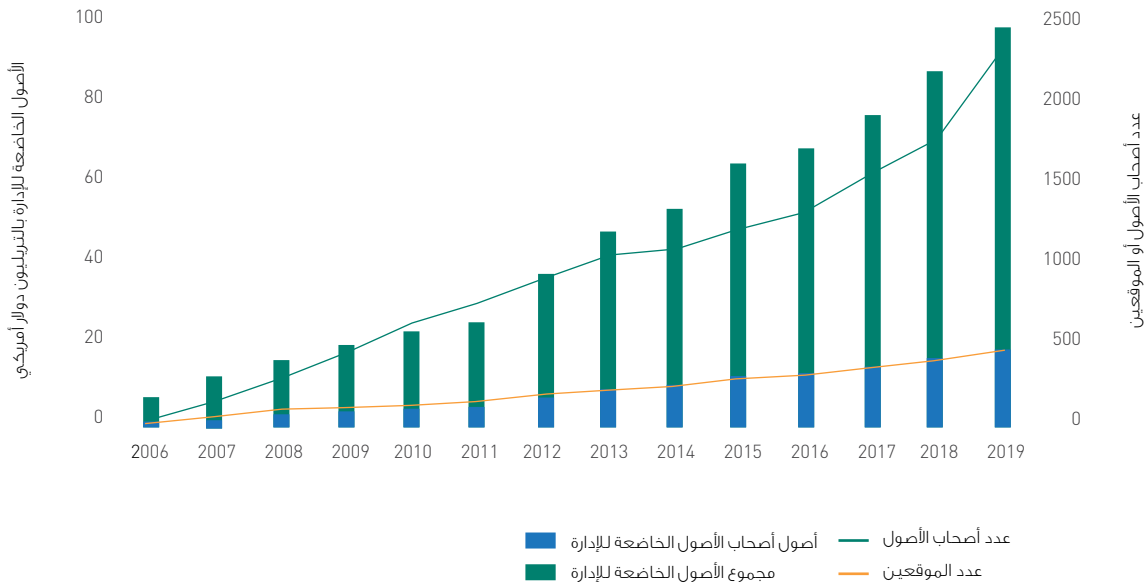
المصدر: التحالف العالمي للاستثمار المستدام



المراجعة المستدامة للاستثمار العالمي 2018

كما أن النمو الملحوظ في أعداد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول المدعومة من الأمم المتحدة يعد أيضاً مؤشراً قوياً على التوجه المتزايد نحو الاستثمار المستدام.

منظمة مبادئ الاستثمار المسؤول هي منظمة دولية تعمل على تعزيز دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آلية اتخاذ قرارات الاستثمار وممارسات الملكية لمواءمة أهدافها بشكل أفضل مع أهداف المجتمع ككل. وقد انطلقت المنظمة في عام 2006، وسجلت نمواً مطرداً على مر السنين، بزيادة عدد الموقعين من 63 إلى 2372 موقعاً مسؤولين عن إدارة أصول تقرب قيمتها من 86 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.



المصدر: ضمن مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول كما في 31 مارس 2019

إن توقيع المبادئ الستة للاستثمار المسؤول يعبر عن الالتزام بالتحول إلى مستثمر مسؤول. ويرى العديد من مديري الأصول وشركات الأسهم الخاصة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الاستثمار أن مبادئ الاستثمار المسؤول تمثل مساراً نحو تحسين ممارسات إدارة المخاطر لديهم من خلال تضمينها اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وبقيامهم بذلك، يعززون مكانتهم لدى العملاء الحاليين والمستقبليين والمستثمرين والجهات التنظيمية.

في الواقع، يمكن إرجاع الأساس المنطقي الذي تقوم عليه هذه الزيادة في عدد الموقعين إلى أسباب عديدة:

1. التوقيع على مبادئ الاستثمار المسؤول يمنح المشروعية ويعطي إشارة للعملاء بأن الشركة الاستثمارية المعنية تأخذ قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على محمل الجد.
2. وهي وسيلة هامة للاستجابة للطلب المتزايد في السوق على الاستثمار المسؤول، من خلال تلبية تطلعات المتعاملين الحاليين والمستقبليين.
3. تشكل مبادئ الاستثمار المسؤول أيضاً إطار عمل مفيد للحصول على المعلومات والفرص والدعم لاعتماد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الاستثمار كاستراتيجية لتحسين الأداء

4 الاستثمار المستدام: منهجياته وأمثلة عنه

تاريخياً، كان هناك طريقتان فقط للاستثمار، الاستثمار التقليدي الذي يستهدف حصرياً كسب العوائد، والتبرعات الخيرية المستندة على القيم بشكل كامل. لكن نشأت في السنوات الأخيرة عدة أشكال جديدة من منهجيات الاستثمار التي تنطوي على اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إذ طور المستثمرون، تحت ضغط الأطراف المعنية وزيادة الطلب على الاستثمارات الأكثر أخلاقية واستدامة، منهجيات جديدة في الاستثمار تقوم على اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

يقدم الرسم التوضيحي أدناه لمحة عامة عن هذه المنهجيات المستندة على اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

الاستثمار التقليدي	الاستثمار المسؤول حسب الأثر	الاستثمار المستدام حسب الأثر	الاستثمار حسب الموضوع وحسب الأثر	الأثر أولاً في الاستثمار	الأعمال الخيرية
عوائد تنافسية					
إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية					
فرص الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية					
حلول التأثير الأقصى					
السعي للحصول على عوائد مالية بغض النظر عن العوامل البيئية أو الاجتماعية أو الحوكمة	فحص الاستثمارات على أساس مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	اختيار الاستثمار يعتمد على عوامل الاستدامة والعوائد المالية	اختيار الاستثمار يعتمد على الموضوعات المستهدفة والعوائد المالية	تحظى الاعتبارات الاجتماعية والبيئية بالأولوية مقارنة بالعائدات المالية	يتم تجاهل العوائد المالية لصالح الحلول الاجتماعية والبيئية
فرز الجهات السلبية:	العوامل المؤخذة بعين الاعتبار:	إيجاد حلول:	دعم:		
- التبغ - الكحول - الأسلحة - القمار - المواد الإباحية - الطاقة النووية	- أثار الكربون - استخدام الموارد - الحد من النفايات - التعويضات - سلامة المنتج - المساواة بين الجنسين	- تغيير المناخ - النمو السكاني - التحضر - ندرة المياه - النظم الغذائية	- الابتكار والمخاطرة - إثبات المفهوم / النموذج التجريبي - البيئات التمكينية - الرافعة المالية التجارية		

تشمل منهجيات الاستثمار هذه كامل النطاق الذي عمل المستثمرون فيه على اعتماد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في قراراتهم الاستثمارية، بدءاً من «الاستثمار التقليدي» (الذي لا يأخذ بأي من اعتبارات الحوكمة) إلى الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المستخدمة في إدارة المخاطر (مثل منهجية فرز الجهات السلبية ومنهجية دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية)، وصولاً إلى التركيز على التأثيرات قبل العوائد المالية (مثل منهجية الأثر أولاً في الاستثمار).

مع تنامي تشكيلة الصناديق الاستثمارية التي تعتمد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، المتاحة أمام المستثمرين الذين يسعون وراء خيارات الاستثمار المستدام، والتنوع من حيث التعريف والاستراتيجيات، بات من المهم فهم الاختلافات فيما بينها.

نحدد فيما يلي سبع استراتيجيات، وفقاً لأشكال تصنيف الاستثمار المستدام التي وضعها التحالف العالمي للاستثمار المستدام، من المهم إعادة التأكيد على أن صناديق الاستثمار التي تعتمد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية غالباً ما تستخدم أكثر من استراتيجية من الاستراتيجيات التالية في معاييرها الاستثمارية.

بحسب ما ورد في تقرير التحالف العالمي للاستثمار المستدام لعام 2018، تعد استراتيجية فرز الجهات السلبية أكبر استراتيجية استثمار مستدام على مستوى العالم (19.8 تريليون دولار أمريكي)، تليها استراتيجية دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (17.5 تريليون دولار أمريكي) واستراتيجية مشاركة الشركات/ مبادرة المساهمين (9.8 تريليون دولار أمريكي).

الأمثلة المقدمة لكل استراتيجية مستخدمة هنا للتوضيح وتقدم قائمة غير شاملة بالخيارات المتاحة للمستثمرين.

1. فرز الجهات السلبية



تتضمن هذه المنهجية استبعاد قطاعات معينة، مثل الأسلحة والقمار والتبغ، من محفظة الصناديق الاستثمارية. وفي الأونة الأخيرة، قد تستبعد الأعمال الضارة بالبيئة، كصناعات زيت النخيل والفحم وقطاع النفط والغاز. وتعد منهجية فرز الجهات السلبية أحد أكثر أشكال الاستثمار التي تعتمد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية شيوعاً في العالم.

مثال: صندوق بارناسوس إنديفور

يسعى هذا الصندوق إلى الاستثمار في الشركات ذات الأداء الإيجابي وفقاً لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية واستبعاد الشركات التي تحقق إيرادات من صناعات التبغ والقمار والأسلحة والطاقة النووية والوقود الأحفوري.

2. دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية



تركز هذه الاستراتيجية على دمج تحليل المخاطر/ الفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التحليل المالي للاستثمار. ولا يتطلب دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إجراء استثناءات محددة، ولكنه يلزم المستثمر أن يكون على دراية بالمخاطر غير المالية لخيارات الاستثمار وتقييمها قبل اتخاذ قرارات الاستثمار. ويعد دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أحد أسرع استراتيجيات الاستثمار المتماشية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية نمواً ويعتبر الآن من أفضل الممارسات من حيث إدارة مخاطر الاستثمارات.

مثال: صندوق بلاكروك متعدد الأصول للاستثمارات المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يسعى هذا الصندوق متعدد الأصول إلى زيادة العوائد بطريقة تتوافق مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. أي أن الصندوق "يأخذ في الاعتبار" خصائص الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عند اختيار الأوراق المالية للاستثمار فيها. كما يتضمن الصندوق أيضاً حظراً على قطاعات معينة مثل الأسلحة والقمار والتبغ، مما يعني أنه يستخدم منهجية فرز الجهات السلبية أيضاً.

3. مشاركة الشركاء



تتضمن استراتيجية الاستثمار هذه ممارسة حقوق الملكية في قضايا الاستدامة، كمساهم، والمشاركة مع إدارة الشركة في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الرئيسية. ولهذه الاستراتيجية أهمية بشكل خاص للأسهم الخاصة وإدارة الأصول ومديري الصناديق الكبيرة، الذين يمكن أن يكون لهم تأثير إيجابي على الشركات التي يمتلكون فيها حصصاً، ويمكنهم التأثير على الإدارة لزيادة اعتماد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والأداء المستدام.

مثال: صندوق المناصرة الأخلاقية الأسترالي

يستثمر هذا الصندوق في الشركات الأسترالية والدولية التي تتمتع بخصائص قوية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كما يستخدم استثماراته في مناصرة الشركات لتحسين ممارساتها وحوكمتها.

4. الفرز حسب المعايير الدولية



تمثل هذه الإستراتيجية طريقة فرز أخرى يحصر المستثمرون بموجبها خياراتهم الاستثمارية في الشركات التي تليبي أو تتجاوز القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة مثل إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبروتوكول كيوتو ومعايير منظمة العمل الدولية، إلخ. وتعد هذه المنهجية طريقة مثلى لأنها تضع توقعات واضحة بشأن إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات من خلال دراسة مدى توافق الاستثمارات المحتملة مع المعايير العالمية مثل حماية المناخ وحقوق الإنسان وظروف العمل وخطط مكافحة الفساد.

مثال: صندوق فانغارد لمؤشر إف تي إس إي الاجتماعي

تخضع الشركات المدرجة في المؤشر الأساسي لهذا الصندوق للقياس على أساس 300 معيار مختلف من معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تشمل، فيما تشمل، المعايير الدولية للمياه والتلوث، ومعايير إدارة مخاطر الشركات وتأثيرها على المجتمع وحقوق الإنسان ومعايير العمل ومكافحة الفساد.

5. الاستثمار حسب الموضوع



في إطار هذه المنهجية، يختار المستثمرون موضوعاً محدداً في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثل الطاقة المتجددة أو إدارة المياه أو الزراعة المستدامة أو التنوع بين الجنسين، ويركزون خياراتهم الاستثمارية على الشركات و/ أو السندات ضمن هذا المجال.

من خلال الاستثمار الموضوعي، يمكن للمستثمرين معالجة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال الاستثمار في حلول محددة يدعمونها مع السعي في نفس الوقت لتحقيق عائدات على استثماراتهم.

مثال: صندوق مؤشر أس بي دي آر أس جي أي للتنوع الجنساني

يسعى هذا الصندوق إلى تتبع أداء مؤشر الشركات التي تعتبر رائدة على مستوى قطاعات الصناعة الخاصة بها في مجال النهوض بالمرأة من خلال التنوع بين الجنسين في مجالس إدارتها وفي المناصب القيادية العليا.



6. فرز الأفضل في فئته

تُعرف هذه المنهجية أيضاً باسم "فرز الجهات الإيجابية"، وتقوم على الاستثمار في الشركات الرائدة في مستوى أدائها في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مقارنةً بنظيراتها على مستوى صناعة أو فئة معينة. ويشمل ذلك أيضاً تجنب الشركات التي لا تفي ببعض المعايير المرجعية في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

تشجع منهجية "فرز الأفضل في فئته"، المنافسة بين الشركات إذ يدفعها ذلك باستمرار لزيادة مبادرات الاستدامة لديها كي يتم تضمينها أو إبقاؤها ضمن مؤشر معين، وهو ما يعود بالنفع على المستثمرين، وفي نهاية المطاف على المجتمع ككل.

مثال: صندوق نيوبيرغر بيرمان للأسهم المستدامة

يستثمر هذا الصندوق في الشركات التي يعتقد أنها رائدة على مستوى صناعتها من حيث تمتعها بمزايا تنافسية مستدامة. على سبيل المثال، جميع الشركات المدرجة في هذا الصندوق متوافقة مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة وتُنشر كل منها تقريراً عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.



7. الاستثمار حسب الأثر

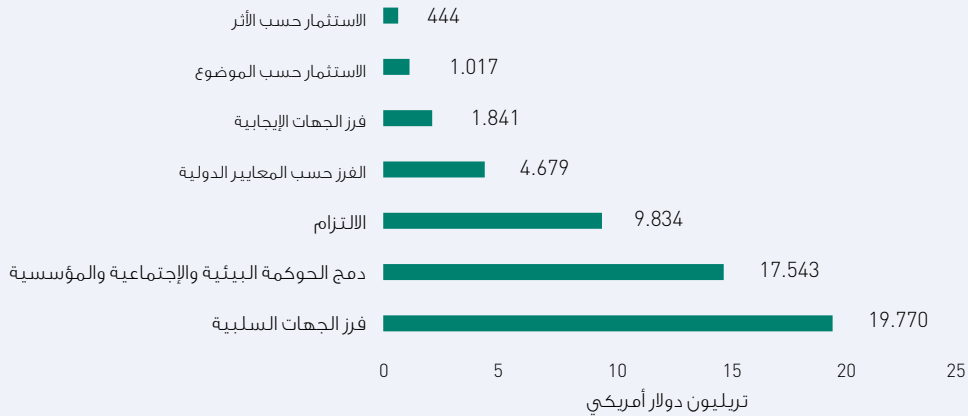
يركز المستثمرون بالدرجة الأولى على الأثر الاجتماعي أو البيئي للاستثمار، لكن دون التنازل عن العائدات المالية خلال هذه العملية. وغالباً ما ينطوي هذا على قبول معدل عائد أقل في الاستثمار، سعياً وراء هدف اجتماعي أو بيئي أوسع نطاقاً.

تستهدف استراتيجية الاستثمار هذه صراحة تحقيق نتائج بيئية واجتماعية إيجابية، مما يستلزم أن يكون لدى المستثمرين رؤى واضحة لنوع التغييرات التي يرغبون في إحداثها في المجتمع من خلال استثماراتهم، مع سعيهم لتحقيق عوائد مالية في الوقت ذاته.

مثال: صندوق فايتال كابيتال

صندوق أسهم خاصة يستثمر في المناطق النامية، ولاسيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في الأعمال والمشاريع المصممة لتحسين نوعية الحياة (البنية التحتية، مشاريع الإسكان، الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية والتعليم).

أصول الاستثمار العالمي المستدام حسب إستراتيجية 2018



المراجعة المستدامة للاستثمار العالمي 2018

المصدر: سونين كابيتال والتحالف العالمي للاستثمار المستدام

تتوجد اليوم مجموعة واسعة من منتجات الاستثمار المستدام في فئات متنوعة من الأصول تمتد من الأسهم والدخل الثابت إلى العقارات مع مجموعة واسعة أيضاً من العروض مثل الصناديق ذات الإدارة النشطة وصناديق التعقب السلبي والصناديق المتداولة في البورصة وصناديق الاستثمار العقاري.

فيما يلي نظرة عامة على كل نوع من أنواع المنتجات إضافة إلى أمثلة مختارة (وغير حصرية) لكل منها. إن هذا قطاع متنامي في السوق ويتواصل تطوير عروض جديدة فيه باستمرار.

أمثلة				الوصف	المنتج
الأصول المدارة (مليار دولار)	العملة	الأسهم الأساسية	الاسم	• محافظ الأسهم التي جرى فيها دمج عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة في عملية الاستثمار.	صناديق الأسهم
6.75	دولار أمريكي	أسهم أمريكية ذات رأسمال كبير	صندوق فانغارد لمؤشر إف تي إس إي الاجتماعي	• الأسهم المختارة للصندوق تكون قد اجتازت اختبارات صارمة حول مدى استدامة الشركة المعنية فيما يتعلق بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة الخاصة بها.	
4.83	دولار أمريكي	أسهم مختلطة	صندوق تي إي أي - سي آر إي أف للأسهم الخيار الاجتماعي	• يمكن أن يكون الفرز إما عن طريق تقييم مخصص بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أو الفرز السلبي للشركات غير المطابقة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مثل شركات الوقود الأحفوري والتبغ إضافة إلى اعتبارات أخرى مثل سوء سجلات أدائها في مجال التلوث وممارسات العمل السيئة.	
1.27	دولار أمريكي	أسهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ	صندوق دي أف أي للأسهم الاجتماعية في الأسواق الناشئة	• مشابهة لصناديق الأسهم باستثناء أن الاستثمار الأساسي لها يتمثل في السندات/الصكوك.	صناديق الدخل الثابت
1.16	دولار أمريكي	أسهم أمريكية	صندوق دي أف أي للأسهم الاجتماعية الأمريكية	• تتبع منهجيات فرز مماثلة لتلك المتبعة في صناديق الأسهم مع فرز إضافي لعروض الدخل الثابت السيادية للحكومات ذات السجلات الضعيفة في مجال التلوث وحقوق الإنسان وما إلى ذلك.	
الأصول المدارة (مليار دولار)	العملة	الأسهم الأساسية	الاسم	• تقسم الصناديق المعروضة إما حسب السوق أو نوع الأداة الاستثمارية (مثلاً سوق المال، الأوراق المالية لمجموعة أي جي في الأسواق الناشئة، والأوراق المالية في الولايات المتحدة، وما إلى ذلك) أو مزيج من أنواع مختلفة من الأوراق المالية.	
3.29	دولار أمريكي	سوق الأوراق المالية للحكومات والشركات	صندوق مورغان ستانلي للسيولة المؤسسية إي إس جي		
1.54	دولار أمريكي	أوراق أي جي بشكل أساسي	صندوق بيمكو توتال ريتيرن إي إس جي العالمي		
0.62	دولار أمريكي	سوق الأوراق المالية للحكومات والشركات	ستيت ستريت إي إس جي ليكويد ريزيرفرز		
0.37	دولار أمريكي	سندات أي جي الأمريكية	الدخل دي أف أي الثابت الاجتماعي		
الأصول المدارة (مليار دولار)	العملة	الأسهم الأساسية	الاسم	• صناديق تستثمر في مزيج من فئات الأصول إجمالاً الأسهم والدخل الثابت (بما في ذلك سوق المال).	صناديق متعددة الأصول
14.87	دولار أمريكي	الأسهم والدخل الثابت	سي آر إي إف سوشيلال تشويس	• منهجيات فرز مماثلة لتلك التي تعتمدها الصناديق التي تركز على الأسهم والدخل الثابت.	
0.32	دولار أمريكي	الأسهم والسندات المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	بيونير بالانسد إي إس جي		
0.12	دولار أمريكي	الأسهم والسندات المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	إنتش سي ذا إي إس جي غروث بورتفوليو		
الأصول المدارة (مليار دولار)	العملة	الأسهم الأساسية	الاسم	• الصناديق المتداولة في البورصة هي نوع من الأوراق المالية القابلة للتسويق والتي تمثل سلة من الأوراق المالية الأساسية (أسهم أو دخل ثابت) والتي غالباً ما تتبع مؤشراً أساسياً (عادةً ما يكون أحد مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية العالمية العديدة التي يقدمها مزودون مثل "إم إس سي أي" و"إس أند بي داو جونز".	صناديق متداولة في البورصة
5.24	دولار أمريكي	أسهم الأسواق الأوروبية المتقدمة	جي بي مورغان بيتا بلدرز أوروبا	• تختار الصناديق المتداولة في البورصة المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية سلة الأوراق المالية بناءً على ممارسات الشركة أو الجهة المصدرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع مزيد من التدابير المالية التقليدية.	
2.45	دولار أمريكي	أسهم الأسواق المتقدمة (كالولايات المتحدة)	أي شيرز إي إس جي إم إس سي أي - إي أي أف إي		
2.38	دولار أمريكي	أسهم عالمية ذات رأس مال كبير	أي شيرز غلوبال 100		
1.16	دولار أمريكي	أسهم بريطانية	أي شيرز إم إس سي أي المملكة المتحدة		

المنتج

الوصف

أمثلة

صناديق الاستثمار العقاري

- صناديق الاستثمار العقاري هي شركات استثمار متداولة في البورصة تمتلك أو تشغل أو تمويل عقارات مدرجة للدخل.
- ولأن صناديق الاستثمار العقارية بحاجة مستمرة لرأس مال إضافي، فهي تراعي المستثمرين الذين يركزون على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والذين يفضلون الاستثمار في الشركات التي تلتزم بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- نظراً لأن المباني التجارية والسكنية تشكل جزءاً كبيراً من الاستهلاك العالمي للطاقة، فإن صناديق الاستثمار العقاري تتمتع بوضع خاص يمكنها من التحسين في القضايا البيئية كحصول عقاراتها على شهادة الريادة في تصاميم الطاقة والبيئة، واعتمادها لتقنيات بناء صديقة للبيئة، وتوفير مساكن مستدامة، وتقليل الانبعاثات في المباني، وتركيب نظم إضاءة ذات كفاءة وتوفير نقاط شحن للمركبات الكهربائية ولركن الدراجات.

الأصول المدارة (مليار دولار)	مساحة العقارات (قدم مربع)	مواقع العقارات وأنواعها	الاسم
125	965 مليون	عالمية (تجارية)	برولوجيس
33.0	غير مصرح عنها	عالمية (أبراج اتصالات)	أميريكان تاور
22.5	غير مصرح عنها	عالمية (مراكز بيانات)	إكوبنيكس
12.3	4.0 مليون	الولايات المتحدة (تجارية)	فنادق ومنتجعات هوست
6.2	غير مصرح عنها	الولايات المتحدة (بنية تحتية صديقة للبيئة)	هانون أرمسترونغ
3.2	11.6 مليون	الولايات المتحدة (تجارية وسكنية)	جي إل إنكوم بروبيرتي ترانست

عروض الاستثمار المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المتاحة أمام المستثمرين في دبي

- يستجيب مديرو الاستثمارات من مختلف أنحاء المنطقة، ولاسيما في الإمارات العربية المتحدة، للطلب والوعي المتزايد بين دوائر الاستثمار المحلية، فقاموا بتسجيل عدد من صناديق الاستثمار الدولية المراعية لاعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى هيئة الأوراق المالية والسلع لتوفير فرص للمستثمرين المحليين للوصول إلى خيارات استثمار عالمية تلبى متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- ومن الأمثلة على بعض صناديق الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين عن طريق مديري الاستثمارات ما يلي (قائمة غير حصرية):
 1. صندوق أليانز العالمي للاستدامة (أسهم)
 2. صندوق بلاكروك للطاقة المستدامة (أسهم)
 3. صندوق شرودرز للدخل من أصول متعددة مستدامة
 4. صندوق شرودرز للتغيرات المناخية العالمية (أسهم)
- بالنسبة للمستثمرين المهتمين بالاستثمارات المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يمكن لشركات إدارة الاستثمار والأصول الرائدة في دبي المساعدة في توفير خيارات استثمار تلبى ذلك في صناديق مسجلة لدى هيئة الأموال المالية والسلع.
- بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستثمار في شركات محلية تتمتع بسجل قوي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، قامت مؤشرات إس أند بي داو جونز ومعهد حوكمة (معهد حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بتطوير مؤشر إس أند بي/حوكمة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في البلاد العربية الذي يقيس أداء 50 من أفضل السندات أداء في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما قاما بالتعاون مع سوق دبي المالي بتطوير مؤشر إس أند بي/حوكمة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الإمارات الخاص بأفضل 20 شركة مستدامة من الشركات المدرجة في الإمارات العربية المتحدة.
- في الشرق الأوسط، برزت دبي كمقصد أول لإدراج السندات المستدامة، لاسيما الصكوك الإسلامية.
- منذ عام 2018، تم إدراج ثمانية إصدارات سندات دين خضراء وإصدار مرتبط بفيروس كورونا (كوفيد 19) في بورصة ناسداك دبي بقيمة إجمالية قدرها 7.8 مليار دولار أمريكي، وتشمل قائمة المصدرين شركة ماجد الفطيم ومقرها دبي والبنك الإسلامي للتنمية والحكومة الإندونيسية والبنك الصيني للإنشاءات، ويشمل المستثمرون في هذه الإصدارات مؤسسات في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط أيضاً.
- لا يزال المشهد الاستثماري المحلي قيد التطور ومن المرجح أن تتوفر المزيد من فرص الاستثمار المراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المستقبل القريب جداً.

6 الاتجاهات المستقبلية للاستثمار المستدام

نما الاستثمار المستدام على مدى العقد الماضي وأخذ يجتذب المزيد من المستثمرين. لم يعد يعتبر ممارسة متخصصة في ظل الاعتقاد الخاطئ القديم بأن مثل هذه الاستثمارات عوائدها أقل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك شركة بلاكروك، أكبر شركة لإدارة الأصول في العالم، التي بينت في يناير 2020 أن الاستدامة هي «المعيار الجديد» للاستثمار.

ويتضح أكثر فأكثر أن إدارة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتمتع بأداء قوي في هذه القضايا يؤدي إلى أداء أفضل للشركة وجذب استثمارات جديدة.

وقامت شركة مورنينغستار إنكوبوريتد، وهي شركة خدمات مالية عالمية مقرها الولايات المتحدة تقدم خدمات الأبحاث الاستثمارية وإدارة الاستثمارات، بدراسة كيفية صمود الصناديق المراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في وقت تراجع السوق بسبب جائحة فيروس كورونا العالمية. ووفقاً لتقرير الشركة عن تدفقات الصناديق المستدامة العالمية، في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، جذبت الصناديق ذات الطابع المستدام تدفقات إليها بقيمة 45.6 مليار دولار أمريكي من مستثمرين من جميع أنحاء العالم، أي ضعف المبلغ الذي سجلته نفس الصناديق في نفس الفترة من عام 2019.

علاوة على ذلك، يوضح التقرير أن الاستثمارات المراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كانت أكثر مرونة خلال المرحلة الأولى من أزمة فيروس كورونا. ففي الربع الأول من عام 2020، سجلت أكثر من 70% من الصناديق ذات الطابع المستدام في جميع فئات الأصول أداء أفضل من نظيراتها التقليدية. ويؤكد تحليل أجرته وحدة إس أند بي لاستخبارات الأسواق العالمية في أبريل 2020 الاتجاه نفسه، إذ كشف أن صناديق الأسهم المستدامة تمكنت من تحمل المرحلة المبكرة من الوباء بشكل أفضل، في العموم، من الصناديق التقليدية.

وفي ورقة بحثية صدرت في أبريل 2020، قالت مجموعة دي دبليو إس إن أزمة فيروس كورونا قد عززت المكانة الاستراتيجية للاستثمار المستدام، وسرعت وتيرة الاستثمارات المراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وممارسات الاستدامة في الشركات. وأخذ العديد من المستثمرين بإعادة تقييم العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل أساسي للتكيف مع «الوضع الطبيعي الجديد»؛ فقد أدركوا حجم التكاليف البشرية والاقتصادية التي تم تكبدها بالفعل وأخذوا يبحثون عن المرونة، في الشركات التي يمكن أن تتكيف ولديها القدرة على تحمل الأزمة على المدى القريب وتهيئة أعمالهم لتحقيق النجاح على المدى البعيد.

تُظهر الاتجاهات التي وقفت وراء تزايد الاستثمارات المستدامة قبل بدء الجائحة، ولاسيما المخاوف البيئية والتغيرات التكنولوجية والديناميكية الاجتماعية، أن الأزمة تمثل حافزاً للاستثمار المراعي لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. فقد سلطت الجائحة الضوء على نقاط الضعف في الأسواق وارتباطها بالبيئة الطبيعية والمجتمع بشكل عام. كما أدت إلى توسع ضخم في الرقمنة في جميع قطاعات الاقتصاد مما يؤثر على طريقة عملنا واستهلاكنا، وزادت الوعي بالقضايا الاجتماعية مثل ظروف العمل والرفاهية والحصول على الرعاية الصحية، مما يعزز قيم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وأخيراً، أخذ التحول الديموغرافي يدعم أيضاً هذا الاتجاه إذ أخذ جيل الألفية – من المستهلكين والموظفين – يطلب مؤسسات ومنتجات وخدمات مستدامة. فقد وجد استبيان أجراه معهد مورغان ستانلي للاستثمار المستدام عام 2019 أن 95% من جيل الألفية مهتمون بالاستثمار المستدام، مما يعزز فكرة أن الاستثمار المستدام سيكون الوضع الطبيعي الجديد في المستقبل القريب.

مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي



تم تشكيل مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي بتاريخ يوليو 2019، وتأتي مبادرة تشكيل مجموعة العمل في إطار الالتزام بتعزيز جهود ومسيرة الدولة نحو تحقيق نمو مستدام، عبر مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والخطط والمبادرات الوطنية المختلفة، ومنها رؤية الإمارات 2021. وتتعاون مجموعة العمل مع اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في الدولة لضمان مواءمة جهودها مع الأولويات الرئيسية للدولة في خطة أبوظبي لعام 2030 ومواكبة أحدث التوجهات والتطورات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

أعضاء المجموعة

aramex



DP WORLD



أعدت هذه الوثيقة بصورة مشتركة بين منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود لأغراض المعلومات فقط.

يضم بنك الإمارات دبي الوطني شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ («الإمارات للخدمات المالية» سابقاً). وتمثل منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية جزءاً من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني التي تضم بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.خ («البنك») والشركات التابعة له. تتعامل شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة فقط مع العملاء المحترفين وفق التعريف المحدد لهم من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، ويجب عدم تعميم هذه الوثيقة على أي شركات أو أفراد لا يستوفون هذا التعريف.

المعلومات والآراء المعبر عنها هنا مجهزة بحسن نية وتستند إلى مصادر يعتقد أنها موثوقة ولكن ليس هناك أي تعهد أو ضمان، صريح أو ضمني، فيما يتعلق بدقتها أو كمالها أو صحتها. ولا تقدم منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية ولا بنك إتش إس بي سي ولا أي من مديريهما أو موظفيهما أي تعهد أو ضمان فيما يتعلق بموثوقية المعلومات أو دقتها أو كمالها، ولا يقبلون أي مسؤولية تنشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك الإهمال) عن أي خطأ أو سهو في المعلومات، وينبغي ألا ينظر المتلقي إلى أي من المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة باعتبارها بديلاً لتقييمه وحكمه الشخصي. إن منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية وبنك إتش إس بي سي، في تقديمهما لهذه الوثيقة، لا يتصرفان بصفة مستشار ائتماني أو قانوني أو مالي. ولا تتحمل منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية ولا بنك إتش إس بي سي ولا أي من مديريهما أو موظفيهما أو وكلاهما أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ينشأ عن استخدام المتلقي لكل هذه الوثيقة أو جزء منها. ويمكن أن يتغير أي رأي وارد في هذه الوثيقة دون الحاجة لإشعار وقد يختلف أو يتعارض مع الآراء المضمنة من قبل وحدة عمل أخرى في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أو مجموعة إتش إس بي سي.

يجوز لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ومجموعة إتش إس بي سي ومساهميها ومديريها ومسؤوليها وموظفيها، من وقت لآخر، إنشاء سوق أو التعامل كأصيل في الأوراق المالية أو السلع أو الأدوات المذكورة في هذه الوثيقة أو غيرها من الأدوات المشتقة المستندة عليها. يجوز لأي عضو أو فرد داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ومجموعة إتش إس بي سي أن يكون مديراً لمصدر الأوراق المالية المذكورة في هذه الوثيقة. وقد تبنت منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية على وجه التحديد ومجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها سياسات وإجراءات لإدارة أي تضارب في المصالح قد ينشأ كجزء من أنشطتها التجارية. وتشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، حواجز معلومات دائمة ومؤقتة، بين الشركات المختلفة داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لضمان عدم الكشف غير السليم عن المعلومات السرية، كالمعلومات الحساسة للأسعار، التي تحتفظ بها منصة الإمارات دبي الوطني للخدمات المصرفية الاستثمارية.

تخضع شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية. العنوان المسجل: البوابة، الجناح الغربي، الدور 12، مركز دبي المالي العالمي، ص.ب: 506710، دبي، الإمارات

تخضع شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ لرقابة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. العنوان المسجل: شارع بني ياس، ديرة، ص.ب 2336، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يخضع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.خ لرقابة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. العنوان المسجل: شارع بني ياس، ديرة، ص.ب 777، دبي، الإمارات العربية المتحدة.